تنمية الثقافة القانونية للطفل

أ. جنات سامح محمد

مقدمة :

تعانى معظم المجتمعات العربية من أمية ثقافية قانونية؛ فمعظم المواطنين لا يعرفون كل حقوقهم وحرياتهم والواجبات المفروضة عليهم وأهميتها وضروريتها، ونجد أن معظم المواطنين الذين يعرفون حقوقهم وحرياتهم لا يعرفون مداها.

وتسعى المجتمعات المتحضرة إلى توعية أفرادها من خلال نشر الثقافات المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والصحية والبيئية والقانونية والأمنية وغيرها من الجوانب ذات الصلة بمنظومة المجتمع؛ حتى يعيشوا حياة ينعمون فيها بالسعادة والأمن والاستقرار، ومن أهم الجوانب التى يجب على المؤسسات التربوية المختلفة الاهتمام بها الجانب القانونى؛ فيجب أن تحرص تلك المؤسسات على تعميق شعور الطفل والنشء فى المجتمع باحترام القانون والالتزام بالعرف.

الثقافة القانونية :

إن القانون مجموعة من القواعد العامة والمجردة التى تنظم سلوك الأفراد فى المجتمع والتى يُفرض على من يخالفها عقاب توقعه السلطة العامة عليه، ولما كان القانون قواعد وأحكام تحكم تصرفات الأفراد والجماعات فى المجتمع؛ فإنه من الضرورى والمنطقى أن يلمَّ كل مواطن إلمامًا

عامًا بالقوانين التى تتبلور معظمها فى تحديد حقوقه وواجباته تجاه المجتمع وتجاه غيره من الأفراد، وذلك من منطلق مصلحته الخاصة التى يجب أن تتواءم مع المصالح الخاصة الأخرى؛ لتتحقق بذلك المصلحة العامة التى تقوم الدولة على حمايتها ورعايتها.

ويطلق على الإلمام بالقوانين الثقافة القانونية (الوعى القانونى)، ويُقصد بها معرفة المواطن القواعد التى تنظم حقوقه وواجباته، ومن أهم مقاصد الثقافة القانونية معرفة الأفراد بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات ووعيهم بحدود مسئولياتهم الفردية والعلاقة القانونية بينهم كأفراد وبينهم وبين المنظومة المجتمعية وبينهم وبين الدولة، فمما لاشك فيه أن ضياع الكثير من الحقوق كان السبب الرئيس فيها الجهل بالقوانين والإجراءات والاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

أهمية تنمية الثقافة القانونية لدى الطفل :

يتزايد اهتمام العالم بالطفل بشكل ملحوظ؛ لأن أطفال اليوم قادة المستقبل؛ فقد جندت كل أمة العديد من مربيها وعلمائها لخدمة هذا الهدف؛ حيث تعد مرحلة الطفولة أهم مراحل تربية الفرد ليعيش حاضره ومستقبله، كما أنها فترة مهمة للتربية فأطفال اليوم سيتعلمون ويتفاعلون مع عصر المعلومات وصناعة المعرفة ويشاركون فى صنع القرارات ويقودون المجتمع فى المستقبل؛ لذا فهم فى حاجة إلى ثقافة قانونية تنمى وعيهم بأهمية احترام القانون. (عبير عبدالصمد، ٢٠٠٨)

ونجد أن الطفل فى جميع مراحل نموه يعيش فى إطار اجتماعى؛ فهو يعيش فى جماعة تتفاعل معه ويتفاعل معها ولا يمكن أن يتم هذا التفاعل إلا فى ضوابط تحكمه، تلك الضوابط تتمثل فى القواعد والقوانين والمعايير التى تصبح الأمور دونها فوضى؛ فهى ضرورة لابد منها لتنظيم نشاط الأطفال وضبط سلوكهم وعلاقاتهم، وتضمن من خلالها أمنهم وسلامتهم، بالإضافة إلى الحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة "وتبدأ الشخصية القانونية للإنسان منذ ولاته وبهذا البدء يكون هذا الكائن القانونى صالح للتفرد بالشخصية القانونية؛ مما يعطيه صلاحية اكتساب الحقوق والالتزام بالواجبات" (نبيلة إسماعيل، ١٩٩٨، ص ٣٢)

وتعد الطفولة عماد الثقافة القانونية وركيزتها الأساسية، والمجتمع الذى يخفق فى بث الثقافة القانونية فى نفوس صغاره تلحق به فى مستقبله أشكال عديدة من الاضطرابات والتوترات الاجتماعية؛ حيث تأكدت الروابط بين ما يتعلمه الأطفال فى مراحل نموهم من أفكار ومبادىء وقيم ومعتقدات وبين سلوكهم كمواطنين ناضجين بعد الانتهاء من مراحل تعلمهم. (George& Suzann, ١٩٩٥, P ١٤٠)، وقد أشارت الدراسات والبحوث العربية والأجنبية إلى ضرورة تقديم

مفاهيم قانونية للأطفال بهدف تهيئة الفرصة لهم لفهم القانون من خلال تقديم مفاهيم قانونية تدور حول الصدق والوفاء بالوعد واحترام الملكية.

كيفية تنمية الثقافة القانونية للطفل :

يمكن تنمية الثقافة القانونية للطفل من خلال الآتى :

١- المؤسسات التربوية :

يمكن للمؤسسات التربوية تنمية الثقافة القانونية للطفل من خلال الآتى :

أ- المناهج الدراسية :

تعد الثقافة القانونية من أهم موضوعات المناهج الدراسية المقدمة للأطفال فى جميع الدول المتقدمة؛ حيث تهدف إلى تهيئة الفرص لهم لاحترام القواعد واحترام حقوق الآخرين، ولما كان الطفل يعيش فى إطار اجتماعى تحكمه قواعد وقوانين ومعايير معينة، فمن الضرورى أن يتعلم كيفية احترام تلك القواعد والقوانين؛ حتى يتعلم أن يسلك سلوكًا يقبله المجتمع الذى يعيش فيه.

والثقافة القانونية مسئولية جميع المناهج فى مختلف المراحل التعليمية، وهى نمط معيشة وأسلوب حياة تقوم على المشاركة الإيجابية والتعلم بالممارسة، ولا تقتصر على صف دراسى معين أو مادة دراسية بعينها، إنما تتكامل مع جميع المواد الدراسية وفى جميع الصفوف الدراسية من مرحلة رياض الأطفال حتى المرحلة الجامعية. (Suzann&George,١٩٩٥, P142)

فيجب تصميم مناهج تعليمية تتعلق بالمعرفة والثقافة القانونية لجميع المراحل التعليمية؛ حتى يكون الطفل مؤهلا لتقبل الالتزامات التي يمليها عليه القانون النافذ ويؤديها بشكل صحيح ويكون متوافقًا مع الشرعية القانونية، ويمارس حقوقه التي كفلها القانون بالشكل الذى لا يتعارض مع حقوق الآخرين.

ب- الأنشطة :

إن تعلم الطفل مبادىء الثقافة القانونية يقوم على الأنشطة؛ حيث إنه على سبيل المثال يمكنه أن يتعلم من خلال النشاط الرياضى آداب وقواعد الألعاب الرياضية المختلفة وقوانينها والقوانين التى تضبط ممارسة هذه الألعاب، ويمكنه أن يتعلم من خلال الأنشطة العلمية قواعد وقوانين إجراء التجارب العلمية التى تعود بالنفع على المجتمع والبشرية، وكذلك تسهم جميع الأنشطة باختلاف

أنواعها فى تنمية الثقافة القانونية للطفل.

ج- المعلم :

يؤدى المعلم دورًا مهمًا فى تنمية الثقافة القانونية للطفل؛ حيث إنه يقوم بتشجيعه على ممارسة السلوكيات القانونية القائمة على احترام القوانين من خلال المناهج والأنشطة التعليمية التى تُقدم له فى المدرسة.

ومن ثم يقع على التربية دور مهم فى نشر الثقافة القانونية؛ لأنها وسيلة المجتمع لتحقيق أهدافه فى تنشئة أفراد لديهم القدرة على تعلم المفاهيم والقواعد والسلوكيات والمهارات التى تتفق مع طبيعة المجتمع المصرى وأهدافه ومع المعايير الاجتماعية والأخلاقية.

٢- المؤسسات الإعلامية :

يجب أن يوجد اتجاه عام بين المؤسسات الإعلامية نحو نشر الثقافة القانونية بين الأطفال عن طريق البرامج التلفزيونية والأفلام وغيرها؛ فيجب أن ينشأ الأطفال على وعى وفهم بأن فلسفة القانون هى الضامن لحياة آمنة مستقرة منظمة، ويجب على البرامج الإعلامية المسموعة والمقروءة والمرئية نشر نماذج للعقاب القانونى؛ حتى يترسخ فى نفوس الأطفال أن القانون يطبق على الجميع.

٣- الفرد :

يشترك الفرد فى تحقيق الوعى القانونى من خلال سعيه لنشر الثقافة القانونية، فنجد أن محو أمية الفرد وسيلة من وسائل نشر الثقافة القانونية؛ حيث إنها تساعد على التطور الحضارى وتأمين الوعى القانونى لكافة أفراد المجتمع؛ وذلك لأن الفرد الذى لا يقرأ ولا يكتب من الصعب عليه أن يفهم حقوقه والتزاماته المدونة فى متون القوانين والقرارات والأنظمة؛ لذا يجب على كل فرد أن يسعى جاهدًا لتعليم نفسه ومحو أميته ثم توعيته سائر أفراد مجتمعه، وعندها سيتم نشر الوعى والثقافة لدى عامة الناس.

ويجب تتضافر جهود المؤسسات لتحقيق هدفنا بوجود وعى وثقافة قانونية لدى كافة الأفراد؛ لنضمن وجود مجتمع واع مدرك حقوقه والتزاماته؛ فالتثقيف القانونى للمواطنين هو الدعامة الأساسية لتطوير المجتمع وتنميته فى كافة المجالات.

دور أدب الأطفال فى تنمية الثقافة القانونية للطفل :

يُقصد بأدب الأطفال تلك الأعمال الفنية التى تنتقل إلى الطفل عن طريق وسائل الاتصال المختلفة، والتى تشمل أفكارًا وأخيلة، وتعبر عن أحاسيس ومشاعر تتفق مع مستويات النمو المختلفة للأطفال. (رشدى طعيمة :٢٠٠١، ص٣٣)

وهو كل خبرة لغوية - لها شكل فنى - ممتعة وسارة، يمر بها الطفل ويتفاعل معها، فتساعد على إرهاف حسه الفنى، والسمو بذوقه الأدبى ونموه المتكامل؛ فتسهم بذلك فى بناء شخصيته، وتحديد هويته، وتعليمه فن الحياة. (هدى قناوى، ٢٠٠٣، ص٢٢)

ويستطيع أدب الطفل إشباع حاجاته الأساسية سواء أكانت فسيولوجية، أم أمنية، أم معرفية أم وجدانية، أم ذاتية، أم اجتماعية، أم وطنية، أم قومية، أم تقديرية؛ لخلق إنسان سوى. (إسماعيل عبدالفتاح :٢٠٠٠، ص ٤٤)، ولأدب الطفل أهمية كبيرة تتمثل فى إمتاع الطفل، وتنمية مواهبه وتعريفه البيئة التى يعيش فيها، وتنمية قدراته اللغوية، وتكوين ثقافته العامة، والإسهام فى نموه الاجتماعى، والعقلى، والعاطفى، ومساعدته على تعرف الشخصيات الأدبية، والتاريخية، والدينية، والسياسية، ويجعل منه إنسانًا متميزًا فى كافة الجوانب، ويساعده على تعريفه العادات والتقاليد التى يجب عليه اتباعها.

ويسهم أدب الأطفال فى تنمية الثقافة القانونية للطفل من خلال الآتى :

١- توعية الطفل بأن القانون نمط معيشة وأسلوب حياة تقوم على المشاركة الإيجابية والتعلم بالممارسة؛ حتى يكون مؤهلاً لتقبل الالتزامات التى يمليها عليه القانون النافذ ويؤديها بشكل صحيح ويكون متوافقًا مع الشرعية القانونية، ويمارس حقوقه التى كفلها القانون بالشكل الذى لا يتعارض مع حقوق الآخرين.

٢- توعية الطفل بالقواعد التى تنظم حقوقه وواجباته المفروضة عليه تجاه المجتمع وتجاه غيره من الأفراد، وذلك من منطلق مصلحته الخاصة التى يجب أن تتواءم مع المصالح الخاصة الأخرى؛ لتتحقق المصلحة العامة التى تقوم الدولة على حمايتها ورعايتها.

٣- تعليم الطفل كيفية احترام القواعد والقوانين والالتزام بالعرف؛ حتى يتعلم أن يسلك سلوكًا يقبله المجتمع الذى يعيش فيه.

٤- توعية الطفل بحدود مسئوليته الفردية والعلاقة القانونية بينه وبين سائر الأفراد والمنظومة المجتمعية والدولة.

٥- تقديم مفاهيم قانونية للطفل تدور حول الصدق والوفاء بالوعد واحترام الملكية؛ بهدف تهيئة الفرصة له لفهم القانون.

٦- توعية الطفل بقواعد وقوانين إجراء التجارب العلمية التى تعود بالنفع على المجتمع البشرى.

٧- تشجيع الطفل على ممارسة السلوكيات القانونية القائمة على احترام القوانين.

٨- توعية الطفل بوجوب الحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة.

٩- توعية الطفل بآداب وقواعد الألعاب الرياضية المختلفة.

١٠- تنظيم نشاط الأطفال وضبط سلوكهم وعلاقاتهم.

دار الكتب والوثائق القومية

المراجع :

١ - إسماعيل عبدالفتاح عبدالكافى (٢٠٠٠) : أدب الأطفال فى العالم المعاصر، الطبعة الأولى، الدار العربية للكتاب، القاهرة.

٢- رشدى أحمد طعيمة (٢٠٠١) : أدب الأطفال فى المرحلة الابتدائية، الطبعة الثانية، دار الفكر العربى، القاهرة.

٣- عبير عبدالصمد (٢٠٠٨) : فاعلية مواقف تعليمية مقترحة فى تعلم طفل الروضة بعض مبادىء الثقافة القانونية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية، جامعة حلوان.

٤- نبيلة إسماعيل رسلان (١٩٩٨) : حقوق الطفل فى القانون المصرى، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة.

٥- هدى محمد قناوى (٢٠٠٣) : أدب الطفل وحاجاته، مكتبة الفلاح، الكويت .

٦-Schnncke, M.George&Krighl,Suzann (1995): Low related education and the young child, social studies, Vol.70,No3.

دار الكتب والوثائق القومية